

الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جنح

عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن

أولاً - الدلالة الصوتية

الدلالة الصوتية عند ابن جنح إما ذات دلالة وظيفية مُطَرَّدة ، وإما دلالة صوتية غير مُطَرَّدة . وسنبيّن كلاّ منهما على حدة .

أما الدلالة الصوتية المُطَرَّدة ، التي تعتمد على تغيير مواقع الفونيمات ، أي باستخدام المقابلات الاستبدالية بين الألفاظ حتى يحدث تعديل أو تغيير في معاني هذه الألفاظ ؛ لأنّ كلّ فونيم مقابل استبدالي لآخر ؛ فتغيّره أو استبداله بغيره لا بدّ أن يعقبه اختلاف في المعنى ؛ كما نقول في العربية نفر ونفذ . فبمجرد استبدال الراء بالذال يتغيّر معنى الكلمتين بصورة آليّة ، وهذا ما يسمّيه فيرث « الوظيفة الصوتية الصغرى أو القاصرة » (Minor Phonetic Function) ، مقابل الوظائف الكبرى : المعجمية ، والصرفية ، والنحوية ، ووظيفة سياق الحال الدلالية ^(١) . وعليه ، كل حرف أو حركة في اللغة العربية يمكن أن تكون مقابل استبدالياً ؛ فالحروف في تبدلها ذات وظيفة فونيمية . كذلك الحركات ، لها دلالة صوتية أي ذات وظيفة فونيمية أقرب إلى وظيفة الحروف في تغيير معاني الكلمات ؛ إذ الحركة صوت في الكلمة وجزء لا يتجزأ منها ؛ فحركة الحرف لا تنفصل عنه أثناء نطقه ، ولا عبء بكتابتها منفصلة عنه . وتختلف مع فيرث في جعله الحركات العربية « الفتحة والكسرة والضمة والسكون من قبيل البروسودات » (Prosodies) (المظاهر التطريزية) لاتصالها بأكثر من وحدة فونيمية ^(٢) . وبمعنى آخر ، إنه جعلها من الملامح الصوتية الثانوية ، كالنبر والتنغيم أو ما يمكن أن نسمّيه في التحليل الفونيمي الفونيمات الثانوية (Secondary Phonemes) غير التركيبية ، أي لا تدخل في رأيه في التركيب الصوتي ، والحقيقة ، إنها وحدات صوتية (Phonological Units) ، لها وظيفة معيّنة في التركيب الصوتي ؛ لأنها جزء أساسي منه ، فهي ليست ظواهر تطريزية ، وإنما فونيمات أساسية أو أولية (Primary

(Phonemes) ودليلنا على ذلك أنَّ الفتحة مثلاً يمكن أن تكون مقابلاً استبدالياً للكسرة والضمة ، كما في مترجم ، ومترجم وضرب وضرب ، وكذلك للسكون في : ضرب وضرب . كذلك يمكن أن يختلف لفظها بحسب موقعها ترقيق إلى تفخيم ؛ ففتحة اللام في لفظ الجلالة « والله » يختلف عنها حينما نقول « بالله » ؛ فالفتحة مرة مفخمة ، ومرة أخرى مرققة .

وهكذا بقية الحركات ، تختلف في نطقها حسب مواقعها الصوتية ، كالفونيات الأخرى .

والدلالة الصوتية نجدها عند ابن جني تحت اسم « الدلالة اللفظية » . وهي عند فيرث الدلالة الصوتية القصيرة ، ولكنها عند ابن جني أقوى الدلالات ، حيث يقول في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية من كتابه الخصائص ، « اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر ، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب : فأقواهن الدلالة اللفظية ، ثم تليها الصناعية ، ثم تليها المعنوية » ،^(٣) أي أن كل دلالة لها دورها في أداء المعنى ، لذلك نمتد بكل دلالة ونراعيها عند استخلاص المعنى الدلالي ، ولا يمكن الاستغناء عن أي مستوى من هذه المستويات الثلاثة .

ثم يتابع قائلاً : « ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره » ،^(٤) أي أن « قام » بحروفها أو وحداتها الصوتية تدلّ على القيام ، بمعنى أننا قد وقفنا على الحدث من خلال لفظ الفعل . وهكذا كل فعل بأصواته يؤدي معنى الحدث ؛ « فالضرب والقتل ، نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما » .^(٥) أي أن كل واحد منهما يدلّ على حدث مغاير للآخر تبعاً لاختلاف لفظيهما ، أي أصواتهما ؛ « وكذلك قطع وكسر ، فنفس اللفظ ها هنا يفيد معنى الحدث ... كما أن ضارب يفيد بلفظه الحدث » (الخصائص ١٠١/٣) .

كذلك الفرق في المعنى بين « صعد » و« سعد » يتوقف عنده على الخلاف الذي يؤديه استبدال السين بالصاد أو الصاد بالسين ، « فجعلوا الصاد لقوتها مع ما يشاهد من الأفعال المعالجة المتجسمة ، وجعلوا السين لضعفها فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين » (الخصائص ١٦١/٢) فالصاد بصفتهما الصوتية مقابل استبدال السين بصفاتها الصوتية الخاصة بها ؛ مما ينتج حين تبادل مواقعهما تمييز معنى صعد عن سعد . وهكذا يصح أن نقول إن ابن جني قد جعل كلا منهما فونياً رئيساً أو أساسياً .

بالإضافة إلى دلالة الفونيات التركيبية (Segmental Phonemes) أو ما يسمى في تحليل فيرث اللغوي الوحدات (Units) الصوتية ، هناك دلالة صوتية أخرى مطردة تعتمد على ما يسمى في التحليل الفونيمي بالفونيات غير التركيبية (Suprasegmental Phonemes) ، وهي ما يطلق عليه فيرث ومدرسته البروسودات (Prosodies) أو الظواهر التطريزية ، وهي الملامح الصوتية التي تصاحب الكلمات المتصلة أو الجمل ، فتؤدي وظيفة دلالية . وأهم هذه الملامح الصوتية : النبر (Stress) ، والتنغيم (Intonation) .

وسنُعي بتعريفهما أولاً ، وبوظيفتهما في اللغات ثانياً ، ثم يتلو ذلك ما قاله ابن جني عنهما .

في تعريف النبر يقول يسبرسن (Jespersen) : « إنَّ الاتجاه العامّ في تعريف النبر يعتمد على القوة التي تصاحب إخراج الهواء من الرئتين (أو على قوة إخراج الهواء منهما) ؛ فهو طاقة ، وجهد عضلي مكثّف ليس لعضو واحد ، ولكن لجميع أعضاء النطق في وقت واحد ، أي إنه في نطق مقطع منبور ، تبذل جميع الأعضاء أقصى ما يمكنها من جهد »^(٦).

أما « بيتر ليدفوجد » (Peter Iadefoged) ، فيقول : « والشيء الذي يجب على السامع أن يعرفه أن المقطع المنبور غالباً ما يكون له حركة طويلة »^(٧). ويقول في موضع آخر : « النبر من الملامح فوق التركيبية للألفاظ ، والمقطع المنبور بلفظ بكمية أكبر من الطاقة من المقطع غير المنبور »^(٨).

وأما رجاء نصر في كتابه « تركيب اللغة العربية » ، فيتفق معها في أنّ النبر يعني القوة التي نستعملها في نطق الأصوات. ويضيف : « وهذه القوة نسبية ، بمعنى أنّ القوة والضعف يقاسان بالنسبة لقوة التنفّس في نطق شخص ما »^(٩). بمعنى أنّ هذه القوة التي تبذلها أعضاء النطق في إخراج الصوت ، أو في نبره ، ليس لها مقياس أو معيار محدّد يجب أن يلتزم به كلّ متكلم ؛ فكل شخص يمكن تحديد النبر فيه بناء على مستوى صوته ؛ فالمقطع الذي يعلو فيه صوته ويقوى عن مستواه العادي يُعتَبَرُ منبوراً. ومن هنا جاء قول « بيتر ليدفوجد » : « النبر يمكن معرفته من أي شيء يفعله المتكلم ، ومن الصعب أن تعرف النبر من منظار السامع »^(١٠) ؛ فالتكلم أثناء حديثه ، سواء كان صوته قوياً أم ضعيفاً ، بشرط الوضوح السمعي ، يعلو صوته أو يقوى أحياناً عن مستواه العادي ، عندها يمكننا القول إنه ينبر في كلامه. بمعنى أن هناك مقاطع ارتفعت درجة صوته فأكثبت وضوحاً زائداً بالمقارنة مع المقاطع الأخرى. والنبر يأتى على ثلاثة مستويات أو أنواع :

١) النبر الأوّلّي أو القوي (Primary stress) ، (وأحياناً يسمّى الرئيسي).

٢) النبر المتوسط أو الثانوي (Secondary Stress)

٣) النبر الضعيف

ولكل نبر منها علامة ؛ « فالعلامة الحادة (Acute mark) للنبر الرئيسي أو القوي نحو : «Cánto» (يغني) في الإيطالية وفي الإسبانية «Cantar» و «Subject» في اللغة الإنجليزية. وإذا كان مستوى النبر بين الرئيسي والضعيف (أي المتوسط) يشار إليه بالعلامة المحفورة (Grave) ، كما في الألمانية «Fahrkarte» (تذكرة سفر) »^(١١).

وإذا كان النبر في اللغة الفرنسية يتمّ بطريقة آلية وبزيادة طفيفة في الحدة على مقطعها الأخير مثل (Kapri) ، وإن تكن في الإيطالية (Kapri) والهنغارية فيها حدة قوية تماماً على المقطع الأول من كل كلمة ، ولكن لأنّه يتمّ بصورة آلية ليست له دلالة فونيمية (Phonemically Significant) ، وهذه حقيقة بالنسبة لكل

لغة يمكن أن تُنطقَ الحدة فيها آلياً»^(١١).

ولكنه في اللغة الإنجليزية ذو وظيفة نحوية، فيكون فونيمياً؛ فهو كما يقول «بالمر» (Palmer): «يستعمل في عدة ظواهر فونيمية، منها التمييز بين الاسم والفعل؛ فحين يكون النبر على المقطع الأول فالكلمة اسم، نحو: (Convict) (محكوم عليه). وحين يكون النبر على المقطع الثاني تصبح الكلمة فعلاً (Convict) (يدين أو يحكم على). وتكون فائدته أكثر حين استعماله لتمييز نطق الكلمات»^(١٢). وبالمر في هذا يوافق فيرث الذي سبقه إلى القول بصورة أكثر تفصيلاً: «نبر الصوت يفيد في تحديد كيفية النطق في اللغة الإنجليزية، ونبر الصوت على مقطع خاص من الكلمة يَكُنُّنا من معرفة عدد المقاطع فيها لتصنّف في مجموعة لنطق تلك الكلمة وكيفية النطق (Accent) في كلمات أخرى في وظيفة التركيب المقطعي للكلمة»^(١٣).

وأما في اللغة العربية فالنبر كان يعني في بداية الأمر الهمز؛ ففي اللسان: «قيل للرسول صلى الله عليه وسلم: يا نبيء الله! فقال له: لا تنبر باسمي. أي لا تهمز، وفي رواية، فقال: إنّنا معشر قريش لاننبر، والنبر همز الحرف، ولم تكن قريش تهمز في كلامها. ولما حجّ المهدي قدم الكسائي يصلي بالمدينة، فهمز، فأنكر أهل المدينة عليه وقالوا: تنبر في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن!»^(١٤).

إذن، فالهمز والنبر عند العرب كانا يدلّان على شيء واحد، ويستخدمان لدلول واحد، ولم يكونوا يفرّقون بينهما. وهم لم يجانبوا الصواب في ذلك، فإذا كان النبر في عرف علم اللغة الحديث الضغط على أحد المقاطع، يعلو الصوت عند نطقه فإن الهمز هو: «الضغط، ومنه الهمز في الكلام؛ لأنه يضغط». وتنفرد بعد ذلك الهمزة بالدلالة على الصوت العربي الذي ينتج عن انحباس الهواء في الحنجرة عن طريق الالتصاق المحكم للوترين الصوتيين (Vocal Cords)، ثم اندفاع هذا الهواء بعد انفراجهما؛ لذلك يطلق عليها الوقفة الحنجرية (Glottal Stop). وكانت تختلط بالألف، ولكن الخليل ميّزها عنها بأن رمز للهمزة برأس عين صغيرة (ع).

والنبر أعمّ من الهمز، فقد جاء في اللسان في مادة نبر: «النبر عند العرب ارتفاع الصوت، يقال نبر الرجل نبرة إذا تكلم بكلمة فيها علو»، أي في الصوت؛ لذلك تخصّصت الهمزة بالوقفة الحنجرية، والنبر لأنه علو يمكن وقوعه في صوت الهمزة وغير الهمزة.

والنبر بهذا المعنى لا يختلف عمّا يقصد بكلمة (Stress) في علم اللغة الحديث، وكلاهما أي النبر في اللغة العربية، و(Stress) في اللغات الأوروبية كالإنجليزية، ملحوظ فيهما عملية الضغط على بعض المقاطع ليرتفع صوتها؛ فهو عملية عضلية لها نتائج صوتية.

وفي اللغة العربية نوعان من النبر كما يصرح الدكتور تمام حسّان^(١٥)، وهما:

١) النبر الصرفي: أي نبر الصيغة، بمعنى أنّ النبر في الكلمة العربية لا يختصّ بالمثال وإنّما من اختصاص البناء أو الميزان الصرفي، وكل مثال يأتي على هذا الميزان ينبر نبره؛ فبناء «فاعل» ينبر على

المقطع الأول وهو الفاء ، وهكذا ينبر كل مثال جاء على هذا الوزن ، مثل : قاتل ، سارق ، نائم ؛ فيقع النبر على ما يقابل الفاء في البناء ، و« مفعول » تُنْبَر على العين ، و« مستفعل » على التاء ، وهكذا كل مثال يأتي على مثل هذين البنائين ، مثل : مضروب ، مقتول ، مستخرج ، مستدرك . ونجد الصنيع نفسه عند الدكتور محمود السمران ^(١٧) .

ومما يجدر التنبيه عليه هنا أنّ هذا النبر في العربية لا يؤدي إلى اختلاف في معاني الكلمات ، أي ليس نبراً فونيمياً وظيفياً .

٢) نبر السياق : أي النبر الدلالي الذي يقع في الجمل ، وليس على الكلمات مفردة ، وهذا ما سماه الدكتور السمران « ارتكاز الجملة » (Sentence Stress) . وهو كما يقول د. حسان : « إما أن يكون تأكيداً أي رفعة الهواء أقوى وأعلى من التقريري ، وإما أن يكون تقريرياً (وهذان وصفان لا يمكن أن نصف بهما نبر الصيغة) . وأي مقطع في المجموعة الكلامية سواء كان في وسطها أم في آخرها صالح لأن يقع عليه مثل هذا النبر . والمسافة بين كل حالتي نبر في الكلام المتصل متساوية ، وهذا ما يسمى بالإيقاع » ^(١٧) . ولتوضيح كلامه نضرب المثل بجملة مثل : « هل نجح أخوك في الامتحان » ، فنبر كلمة « نجح » تدلّ على الشكّ من المتكلم في وقوع النجاح ، أي أنّ الشكّ واقع على النجاح . وأما نبر كلمة « أخوك » ، فتدلّ على الشكّ في إحرازه من قبل أخي المخاطب ، أي أنّ وقوعه أمر مفروغ منه ، ولكن لا تتوقعه لأخي المخاطب ، بل يُتَوَقَّعُ له شيء آخر . كذلك قولنا : أنت قلت ذلك ؟ فنبر أنت يدلّ على الشكّ في القائل ، ونبر قلت يدلّ على الشكّ في القول . والأمر لا يختلف في التقرير أو التأكيد ، فقد تريد أن تؤكد أنه القائل أو تقرّر أن القول قد حصل أو العكس حسب نبر الكلمات في الجملة .

والنبر في العربية محل أخذ ورد عند الباحثين ، فهنري فليش (Henry Fleisch) يرى أنّ « نبر الكلمة فكرة كانت مجهولة تماماً لدى النحاة العرب ، بل لم نجد له اسماً في سائر مصطلحاتهم ... أما علم الصرف فيبدو أنّ فكرة النبر قد أهتمّه جزئياً ، وذلك في حالة واحدة فحسب ، حين تلحق بالاسم المؤنث ألف التأنيث الممدودة (المنبورة) في مقابل الألف المقصورة (غير المنبورة) ... وهذه الحالة تدع رغم ذلك دوراً ثانوياً للنبر » ^(١٨) .

وأما الدكتور تمام حسان فيقول : « إن دراسة النبر ودراسة التنغيم في العربية تتطلب شيئاً من المجازفة ، لأنها لم تعرف ذلك في قديمها ، ولم يسجل لنا القدماء شيئاً من هاتين الناحيتين » ^(١٩) . ويوافقهما الدكتور أنيس فريجة بقوله : « إن قضية النبرة لم يعرها العرب أقل انتباه ... ولم يعطها لغويو العرب حقها من العناية ، حتى إنهم لم يضعوا لها لفظاً خاصاً ، ونعني قضية النبرة وأثرها في الحركة من حيث الطول والقصر » ^(٢٠) .

وفليش يؤكد أنّ « العربية لا تتصف بشيء من النبر الديناميكي أو الموسيقي » ^(٢١) ، ولكن بروكلمان

يقف منه على النقيض في كتابه عن اللغات السامية (Semitische Sprachwissenschaft)، حيث يقول: «في اللغة العربية القديمة يدخل نوع من النبر تغلب عليه الموسيقية، ويتوقف على كمية المقطع، فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها حتى يقابل مقطعاً طويلاً، فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل، فإنَّ النبر يقع على المقطع الأول منها»^(٢٣). ومع أنَّ فليش يأخذ على هذا الاتجاه عند المستشرقين الألمان أنهم في تفسيرهم الأحداث الصرفية في العربية قد اتجهوا مكرهين بتأثير ديناميكية النبر في لغتهم الخاصة «، (العربية الفصحى، ص ٢٠٥)، فإننا سنحاول دفع اتهام فليش بما ورد عن ابن جني، على أنه يجب أن يكون مفهوماً سلفاً أننا لا ندعي بأن ابن جني قد ناقش قضية النبر بصورة مباشرة، أو حتى قد ذكر كلمة النبر. ولكن مفهوم كلامه ومضمونه يؤيدان من وجهة نظرنا إلى ما يسمّى النبر. وهذا كلام ابن جني: «وقد حُذِفَت الصفة ودلت عليها الحال، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل. وكأنَّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها. وذلك أنك تُحَسِّن في كلام القائل لذلك من التطويج والتطريح والتفخيم والتعظيم، ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسِّن هذا من نفعك إذا تأملتَه. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه؛ فتقول: كان والله رجلاً! فتزيد في قوة اللفظ [والله] هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتمكَّن الصوت بإنسان وتفخَّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق، قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطِّبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لثيماً أو لحيزاً أو مُبْخَلّاً أو نحو ذلك»^(٢٤).

وما يهني في هذا المضمار من عبارة ابن جني الكلمات التالية مقتطفة كما يلي: «التطويج والتطريح والتفخيم والتعظيم... فتزيد في قسوة اللفظ... وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها... وتُتمكَّن الصوت بإنسان وتفخَّمه، فتستغني بذلك عن وصفه». حقاً لم يذكر النبر بحروفه، ولكنه ذكره بمفهومه الحديث، ولكي تعرّف على ذلك لا بدّ لنا من ذكر معنى بعض الكلمات: كالتطريح: وهو كما في اللسان (مادة طرح)، من: «طرح الشيء إذا طوَّله ورفع وأعلاه». والتطويج: من طوح به ذهب هنا وهناك، كما جاء في مادة «طوح» في اللسان. والتفخيم كما نعرفه هو ضد الإمالة، وهو «ظاهرة أصواتية ناتجة عن حركات عضوية تغيّر من شكل حبرات الرنين بالقدر الذي يُعطي الصوت هذه القيمة الصوتية المخفَّمة»^(٢٥).

هذه الألفاظ من خلال معانيها اللغوية تتفق حول تطويل ورفع الصوت. والنبر بمفهومه الحديث ليس إلا عملية عضلية يقصد منها ارتفاع الصوت وعلوه. وإدأ، فابن جني، من خلال معاني الكلمات التي استعملها، يلتقي مع النبر، أو يضع يده على ما نسمّيه النبر.

وناحية أخرى من النبر تتمثل في قوله: «فتزيد في قوة اللفظ، وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت

بها...». وهذا كلام في رأيي، يلامس كبد حقيقة النبر عند علماء اللغة في العصر الحديث؛ فقد مر معنا أن رجاء نصر في كتابه «تركيب اللغة العربية» (The Structure of Arabic) يقول: «النبر يعني القوة التي نستعملها في نطق الأصوات»، وما أشبه هذا الكلام بكلام ابن جني؛ لأنه لا معنى لقول ابن جني: «فتزيد في قوة اللفظ»، إلا أن تزيد في قوة نطق الكلمات حين نلفظها، ولست بحاجة إلى أن أذكر أن قوة اللفظ وتمكّنه إنما يقصد بهما أن تقع الزيادة في قوة النطق على مقطع دون آخر؛ لأنه يستحيل أن يكون قوة نطق المقاطع في مستوى واحد، وإلا انعدم النبر. وهذا ما أفهمه من كلام ابن جني، واستبعد أن يكون قصده شيئاً غير هذا. بل لم يغيب هذا المعنى عن باله. وشاهدنا على ذلك ما قاله بعدها: «وتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها»، فتعيينه اللام في كلمة «رجلاً» لتكون محلاً للتمطيط والإطالة، يدلّ بوضوح على أن هذه القوة والتمكّن في النطق لا يقعان على مقاطع الكلمة جميعها، وإنما على بعضها، أو على أجزاء من الكلمة دون غيرها.

ويركّز اللغويون المحدثون في النبر، بعد قوة الصوت في المقطع، على طول المقطع المنبور؛ فإبراهيم أنيس يقول: «فالصوت المنبور أطول منه حين يكون غير منبور»^(٢٥)؛ وأما بيتر ليدفوجد (Ladefoged) فقد مرّ معنا قوله: «المقطع المنبور غالباً ما يكون له حركة طويلة، وأنه يلفّظُ بكمية أكبر من الطاقة»؛ والدكتور أحمد مختار عمر يقول: «وهناك علاقة بين النبر وطول المقطع»^(٢٦). وهذا ملحوظ لم يفت ابن جني التنبيه عليه، ويتجلّى ذلك فيما استعمله من ألفاظ «التطويج والتطريح». وكذلك نجد في «تمطيط اللام وإطالة الصوت بها» وضوحاً وصراحة أكثر، وذلك في التتمطيط والإطالة في كلمة «رجلاً» في قولنا «كان والله رجلاً». وهذه اللام مع الألف ليست إلا مقطعاً طويلاً مفتوحاً، بل إنّ ابن جني في قوله «تمطيط» يشيع المقطع طويلاً.

واستطاع ابن جني أن يوظّف هذا النبر في الدلالة؛ فهذا التتمطيط، وهذه الإطالة، ومن قبلها زيادة قوة النطق، تغنيان عن التصريح بصفات المذكور في مدحه، وهي أبلغ في الدلالة من التصريح بالأوصاف؛ لأنها تطلق العنان حين نسمعها لتتصور أنّ المدح قد بلغ النهاية أو الذروة في شجاعته أو جوده أو سماحته. وهذه الصيغة الدلالية ليست غريبة علينا؛ فكثيراً ما نلجأ إليها في لهجاتنا وأحاديثنا، وخاصة حين نمدح أو نذم، أو نودّ أن نتحاشى ذكر ألفاظ أو أوصاف بعينها.

وبعد، فإذا كان «النبر يرجع في أغلب الأحوال إلى ارتباط اثنين أو أكثر من طول الصوت ووضوحه وعلوه، وقوة نفسية أشد»^(٢٧)، فإن ابن جني قد أدرك هذه العوامل ببصيرة نافذة وأوجزها بكلمات: كالقوة، والتمكّن، والإطالة، والتتمطيط، والتطويج، والتطريح، في نطق الأصوات، وقد أوضحنا ذلك وبيناه تفصيلاً دون تمسّف أو تعصّب.

وأما التنغيم فصلته وثيقة بالنبر، فلا يحدث تنغيم دون نبر للمقطع الأخير من الجملة، أي في الكلمة التي تقع في آخر الجملة.

والتنغيم كما يعرفه الدكتور محمود السعرا، هو: «المصطلح الصوتي الدالّ على الارتفاع (الصعود) والانخفاض (الهبوط) في درجة (Pitch) الجهر (Voice) في الكلام»^(٢٨)، إذاً، فهو تغييرات موسيقية تتناوب الصوت من صعود إلى هبوط، أو من انخفاض إلى ارتفاع، تحصل في كلامنا وأحاديثنا لغاية وهدف، وذلك حسب المشاعر والأحاسيس التي تتناوبنا من رضاً وغضب، ويأس وأمل، وتأثر ولا مبالة، وإعجاب واستفهام، وشكّ ويقين، ونفي وإثبات؛ فنستعين بهذا التغيير النغمي الذي يقوم بدور كبير في التفريق بين الجمل. فنغمة الاستفهام تختلف عن نغمة الإخبار، ونغمة النفي تختلف عن نغمة الإثبات، وهكذا.

والتنغيم في الكلام المنطوق كالترقيم في الكلام المكتوب، «غير أنّ التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة»^(٢٩)، لا شكّ في ذلك؛ فالترقيم وضع إشارات في حالة جامدة ليس لها تأثير التنغيم الذي يصاحب الحديث لينه ويثير ويتطلب حالة من الانتباه والمتابعة لما يجري، فهو يقوم بوظيفة دلالية بما يصاحبه أيضاً من قرائن، كإشاحة الوجه وتجهّمه، أو إقباله وانفراج أساريره. ومن هنا يختلف التنغيم من لغة إلى لغة، ومن لهجة إلى لهجة، ومن فرد إلى فرد، بحيث يستحيل وضع ضوابط تنغيمية أو نظام من التنغيم يجب اتباعه، ولكنّ هناك نوعين من التنغيم، حسب تصنيف الدكتور تمام حسان، وهما: «النغمة الهابطة» (Falling Tone) من أعلى إلى أسفل، على آخر مقطع وقع عليه النبر؛ والنغمة الصاعدة (Rising tone) من أسفل إلى أعلى، على آخر مقطع وقع عليه النبر»^(٣٠).

والنغمة الهابطة أكثر ما تستعمل في التقرير لتنفيذ أنّ الجملة قد انتهت والمعنى قد تمّ.

وأما النغمة الصاعدة، فتدلّ على أنّ الكلام بحاجة إلى إجابة، وغالباً ما يكون استفهاماً.

وهناك نغمة سّأها الدكتور تمام حسان النغمة المسطّحة في قوله: «وإذا وقف المتكلم قبل تمام المعنى، وقف على نغمة مسطّحة، لا هي بالصاعدة، ولا بالهابطة، كالوقوف على (البصر)، (القمر)، في قوله تعالى: فَإِذَا بَرَقَ الْبَصَرُ، وَخَسَفَ الْقَمَرُ، وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُجُ» (سورة القيامة، الآيات ٧ - ١٠).

وهذا الاتجاه في تقسيم التنغيم يطابق اتجاهات التنغيم في اللغة الإنجليزية، كما ذكرها «هول» (Hall)، حيث يقول: «وهناك ثلاثة اتجاهات للتنغيم، تسمى أحياناً حدود العبارة (Clause-boundaries)، وهي ارتفاع في النغمة على النهاية الأخيرة لسلسلة النغمات، والإشارة التي تدل عليها، (↗)، وتشبه في مدلولها علامة الاستفهام، كما نقول: (Is he working?)، أي كأنك تودّ أن تقول شيئاً ما إجابة عن كلامي. أو هبوط في النغمة، ويرمز إليها بالإشارة ↘، وكأنك تقول هذه النهاية، على الأقل، للجزء الذي أودّ قوله،

وغالباً ما يستعمل في الأسئلة التي لا تحتاج إلى جواب ، كالاستنكار أو التقرير ، وكما تقول : (You are going home) ، وتأتي أيضاً في مكان النقطة من الترميم ، أو بقاء النغمة في المستوى نفسه (تقابلها النغمة المسطحة عند الدكتور حسّان) ، ويشار إليها بالاتجاه التالي : (→) ، أي أنّ هناك شيئاً ما قادماً ، وغالباً ما تشابه الفاصلة في الترميم ، كأن تقول :

«He went to verona then to florence and then to Rome»^(٢١)

بعد أن عرفنا التنغيم وأنواعه في علم اللغة الحديث يجدر بنا الآن أن نقصد ابن جني للتعرف على التنغيم عنده ، لعلنا نظفر بشيء . وابن جني كما عهدناه من العلماء القلائل الذين يجد عندهم الباحث إشارة ، أو عبارة تصريحاً أو تعريضاً) - لكل مسألة من مسائل اللغة . ووجدناه قد تكلم عن النبر في النص الذي نبهنا إليه الدكتور عبده الراجحي^(٢٢) ، وقد بينّا ما فيه من إشارة جلية إلى النبر . وإنا لواجدون عنده ما يشير إلى التنغيم في النص نفسه .

لقد قلنا إنّ هناك رابطة قوية بين النبر والتنغيم ، فلا بدّ أن تنتهي نغمة التنغيم صاعدة أو هابطة على مقطع منبور ، وهو ما بيناه في محله ، في حديثنا عن النبر من زيادة في قوة نطق أصوات الألفاظ أو مقاطعها ، ثم بعد ذلك تُنهي الجملة بإشاحة الوجه بعد التطويح والتطريح بتمطيط اللام وإطالتها . من ذلك نفهم أنّه قد وقع على الجملة أكثر من تغيير موسيقي ، انتهى بابن جني إلى القول : « وكذلك إن ذمته [الرجل] وصفته بالضيق ، فقلت : سأله وكان إنساناً . وتزوي بوجهك وتقطّبه ؛ فيغي بذلك عن قولك : إنساناً لثيماً ، أو لجزاً^(٢٣) ، أو مُبَخِّلًا ، أو نحو ذلك . » . ولا يخفى أنّ هذه التغيرات الموسيقية التي أشرنا إليها هي نوع من التنغيم للجملة أو للعبارة . ولم يفت ابن جني أن يوظفها مع السياق ليكون لها دلالة . أي أنه وظّف التنغيم للدلالة على المعنى المقصود .

وتمّ نصّ آخر فيه إشارة أوضح إلى التنغيم ، وهو قوله : « لفظ الاستفهام إذا ضامّه معنى التعجب استحال خبراً ، وذلك قولك : مررت برجل أيّ رجل . فأنت الآن مخبرٌ بتناهي الرجل في الفضل ، ولست مستهماً ، وكذلك مررت برجل أيّما رجل ؛ لأنّ ما زائدة ... وكقول الله سبحانه : ﴿أأنت قلت للناس﴾^(٢٤) إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيّاً أي ما قلت لهم »^(٢٥) .

وهذا النصّ من الواضح بمكان في الإشارة إلى التنغيم ، وإن لم يذكره بلفظه ، وإنما ذكره بإجراءاته إذ إنّ تَضَامَ الاستفهام والتعجب لا وسيلة له ، أو لا يمكن حدوثه إلا بصورة تنغيمية ، وهو من الأساليب الدراجة الشائعة في الاستعمال ؛ فأحياناً نعبر عن تعجبنا ودهشتنا بصيغة سؤال لا نريد بها الاستفسار ، أي نخرج العبارة في صورة تنغيمية هابطة ، كقولنا : لا أدري كيف يختلف العرب وهم إخوة في الدين واللغة؟! أو تقول : كيف يكذب مسؤول كبير كهذا؟! فأنت لا تريد الإجابة عن مثل هذا السؤال ، وإنما تنكر الأمر وتعجب

له بصيغة منمّعة، يختلط فيها الاستفهام والتعجب. والذي يجعل السامع يفهمك ولا يجيبك ليس شيئاً سوى هذا التنغيم الموسيقي الذي يصاحب حديثك. تماماً كما تقول: مررت برجل أيّ رجل؟! فأني بطبيعتها تفيد الاستفهام، ولكن لما خالط هذا الاستفهام التعجب استحال خبراً. والسرّ وراء هذا التحول هو التنغيم الذي قبلت فيه الجملة، فأوحى برغبة القائل أي أنه قد أتيحت له ممارسة وظيفته، فكانت له تلك الدلالة، وإن غلبت لصنعة ابن جني وفسره بأن «أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام، إنما إعادة إلى أصله من الخبرية»^(٣٦). والحقيقة إنّ التعجب اقتضى منا أن نغيّر ونبدّل في نغمات حديثنا بصورة تختلف عن نغمات الاستفهام، فكان أن فهم السامع منا ما نقصد إليه، وهو أننا لا نودّ الاستفسار منه عن الرجل؛ فنحن نعرفه، وإنما نود أن نخبر عنه هذا هو في الواقع، وفي رأيي، التفسير الأقرب إلى طبيعة الأمر.

وأما قوله إذا لحقت همزة التقرير الجملة عادت نفيّاً، كقوله تعالى: ﴿أأنت قلت للناس﴾، فإننا نستبعد أن يكون قصد ابن جني أن هذه الهمزة بذاتها هي التي أفادت النفي. ويمكننا القول إنه بدخول هذه الهمزة على الجملة غيّرت من طريقة تنعيمها ونبر مقاطعها خاصة الأخيرة، وبالتالي تغيّرت الدلالة، فأصبحت تفيد النفي بدلاً من التقرير، كأن تقول في لغتنا الدارجة: أنت سرت، لا اصدق، فتقال في تنغيمات عدّة، ومنها النغمة التي تستبعد فيها السرقة عن تكلمه أو تنفيها. وكثيراً ما تُستعمل مثل هذه النغمة إذا أراد إنسان أن يخلص نفسه أو يثبت براءته وبراءة إنسان آخر غيره من تهمة ما، فيقولها بنغمة يفهم منها أنك لا تصدّق، أو أن الأمر لا يُعقل.

فلولا هذا التنغيم لما استحال الاستفهام خبراً ولا التقرير نفيّاً، وبذلك يظهر فضل ابن جني بجلاء ووضوح، ويثبت أنه قد طرق باب هذه الموضوعات التي تُعتبر من منجزات علم اللغة الحديث؛ وبذلك تُحفظ له أصالته ومساهمته.

وأما الشقّ الثاني للدلالة الصوتية فهو الدلالة الصوتية غير المطردة، وهي الدلالة التي لا تخضع لنظام معيّن أو قواعد مضبوطة، وهي دلالة يكتنفها الغموض؛ لأنها قائمة على تصوّر يفترض لكلّ صوت دلالة طبيعية على معنى، بمجرد النطق بهذا الصوت يقفز هذا المعنى إلى الذهن. وافتراس هذه الشفافية في الأصوات ليس أكثر من تصوّر عقلي ينشأ مع طول معايشة أحد اللغويين هذه الأصوات، ولكثرة تعامله بها وتداولها مقترنة بعمان معينة؛ فيستقرّ في ذهنه ويثبت في خلدّه أن لهذه الأصوات دلالة ذاتية طبيعية على هذه المعاني.

ولا نتجنّى على الحقيقة إذا قلنا إنّ ابن جني هو فارس هذه الدلالة الصوتية والمنظر لها في لغتنا؛ إذ عقد لها أبواباً في الخصائص، أخذاً على عاتقه بكل ما أوتي من ملكة لغوية أن يُثبت القيمة التعبيرية للحرف العربي.

ثانياً - الدلالة الصرفية

وهذه دلالة تقوم على ما تؤدّيه الأوزان الصرفية العربية وأبنيتها من معاني. والدرس الصرفي في العربية مقدمة للدرس النحوي. وهما متلازمان لا ينفصلان في الدرس اللغوي الحديث؛ لأن الصرف باهتمامه ببنية الكلمة إنما هو من أجل توظيفها في تركيب نحوي. وعلى حد تعبير ابن جني: «فالتصريف إنما هو معرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة؛ ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكرًا، ومررت ببكر فإنك إنما خالفت بين حركات الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة؟ وإذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة»^(٣٧)، فكأن الصيغة أو الكلمة في ذلك الدرس الصرفي تبقى جامدة، أو ندرسها مفردة ونبيّن التغيرات في بنيتها والغرض من ذلك. ونصنفها اسماً أو فعلاً أو حرفاً تحت أيّ فصيلة من التذكير والتأنيث أو التثنية والجمع أو التعريف والتنكير، فيتناولها النحوي في تركيبه في صيغة واضحة المعالم تتحكّم فيها العلاقات النحوية، وتمنحها الحركة والفعالية والديناميكية، وتظهر قيمتها الصرفية بمقدار مساهمتها في المعاني النحوية. وقد سبق ابن جني علم اللغة الحديث بجملة الصرف جزءاً من النحو، فهو يقول في تعريف النحو: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب»^(٣٨). فالتثنية والجمع والتحقيق والنسب هي في عرف علم اللغة الحديث فصول نحوية، وقد اعتبرها ابن جني كذلك في ذكره إياها ضمن وسائل النحو.

وهذه الدلالة نجدّها عند ابن جني باسم الدلالة الصناعية، ويقصد بها دلالة البناء أو الصيغة الصرفية على معنى، وذلك بقوله: «ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه؟»^(٣٩)، أي دلالة قام بلفظه أي بحروفه أو فونياته دلالة وظيفية مطّردة على القيام أو الحدث.

وصياغته على هذا الوزن أو البناء تدلّ على أنّ القيام قد حدث في الزمن الماضي.

وتأتي هذه الدلالة في القوة بعد الدلالة اللفظية وقبل الدلالة المعنوية التي هي عبارة عن حاجة الفعل الضرورية إلى الفاعل. وعلى حدّ قول ابن جني: «دلالة معناه [الفعل] على فاعله»^(٤٠)، أي الاستدلال على الفاعل من الفعل. وبصورة أخرى منطقية لا فعل بدون فاعل، وهي أقرب ما تكون إلى العلاقة النحوية بين الفعل والفاعل. وهذه الدلالة في المرتبة الثالثة من القوة بعد اللفظية والصناعية.

والدلالة الصناعية في نظره تستمدّ قوتها من الدلالة اللفظية من قِبَل أنّها إطار للفظ، أو بالأحرى القالب الذي تصبّ فيه الألفاظ وتُبنى على صورته ومنواله، حيث يقول: «الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قِبَل أنّها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها، ويستقرّ على المثال المعتزم بها. فلما كانت

كذلك لحقت بحكمه ، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به ، فدخل في باب العلوم المشاهدة «^(٤١)» ، أي أنّ الصيغ عبارة عن صور للألفاظ ؛ فصيغة « فاعل » صورة أو قالب لكل اسم فاعل يأتي من الثلاثي ، نحو : فاعز ، فاعز ، فاعز .

ومن المقرر بصورة بديهية أنّ لكل قسم من أقسام الكلام دلالة ؛ فالاسم إذا كان مصدراً يدلّ على حدث ، وإذا كان علماً يدلّ على معيّن ، والفعل يدلّ على الحدث والزمن . وأما كان وأخواتها ، ففي رأي ابن جني تدلّ على الزمن فقط دون الحدث ، حيث يقول : « كان ، وصار ، وأمسى ، وأصبح ، وظلّ ، وبات ، وأضحى ، وما دام ، وما زال ، وما انفكّ ، وما قىء ، وما برح ، وليس ، وما تصرّف منها ، وما كان في معناه » مما يدلّ على الزمان المجرد من الحدث «^(٤٢)» . والحرف أداة ربط بين الأساليب كالشرط والاستفهام ، أي أنّها تقوم بوظيفة نحوية يربطها بين مفردات التركيب ، أو بإقامة نوع من العلاقات في السياق .

وابن جني ، بما هو معروف عنه من امتلاكه ناحية التصريف ، استطاع أن يدرك كثيراً من القيم الصرفية ذات الوظيفة الدلالية المطردة تتمّ عن فهم عميق للتغيرات الصرفية التي تتعاور الكلمة من أجل الأغراض الدلالية . وكما يقول ابن جني نفسه عن التصريف : « هو التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها »^(٤٣) .

ومن القيم الصرفية التي أدركها ابن جني ما يسمّى في علم اللغة الحديث « المورفيم » (Morpheme) أو دالّ النسبة التي « تعبّر عن النسب التي يقيمها العقل بين دوال الماهية » . والمورفيم عنصر صرفي أو وحدة صرفية ، حرّ أو مقيد . وأما الحرّ فهو جزء الكلمة الذي يمكن استقلاله بنفسه مكوناً كلمة «^(٤٤)» ، وقد سمّاه فندريس دالّ الماهية (Semanteme) ؛ لأنه لا يطلق لفظ المورفيم إلا على العنصر الذي يعبّر عن النسب بين الماهيات ، أي على المورفيم المقيد الذي يتحمّ اتصاله بسواه «^(٤٥)» ، كالسوابق أو اللواحق التي تدلّ على الفصائل والنسب النحوية . إن كلمة « مسلمون » في العربية فيها : « مسلم » مورفيم حرّ ، و « الواو والنون » مورفيم مقيد . وفي الإنجليزية « Asked » ، فيها « Ask » : مورفيم حرّ ، و « ed » مورفيم مقيد .

وقد أدرك ابن جني القيمة الدلالية للمورفيم قبل أن يدركها علم اللغة الحديث ؛ فمثلاً حروف المضارعة وإن كانت تتساوى في إفادة الحال أو الاستقبال للفعل الذي تزداد عليه ، فهي في نظره لها قيمة أخرى ، أي لها وظيفة دلالية أخرى ، وهي الدلالة على الفاعل : « أضرب » مثلاً تعني أنّ الفاعل هو المتكلم مفرداً ، بدليل وجود الهمزة ، والنون في نضرب دليل على أن الفاعل جمع من المتكلمين ، والياء في « يضرب » دليل على أنّ الفاعل مفرد مؤنث غائب أو مفرد مذكر مخاطب حسب السياق ، والياء في « يضرب » تدلّ على أنّ الفاعل مفرد مذكر غائب ، وهذا واضح من قوله : « تقديم الحرف المعنى في أول الكلمة ، فقدّموا دليله ، وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة في أول الفعل ، إذ كنّ دلائل على الفاعلين ، من هم ، وما هم وكم عدّتهم ، نحو : أفعل ، ونفعل ، وتفعل ، ويفعل »^(٤٦) . وهو بذلك يتكلم عن خصيصة في صيغة الفعل في اللغة العربية ، وهي دلالته

على ذات الفاعل ، أو أنه يتضمّن ضمير الفاعل في تركيبه ؛ مما لا تتوافر لكثير من اللغات ، كاللغات الأوروبية التي لا تستغني عن إثبات الضمير ؛ لأنّ الأفعال فيها يمكن ألاّ تتضمن ضمير الفاعل من خلال تركيبها ، وخاصة إذا كانت في حالة يسمونها (Infinitive Case) ، مثل : (to see, to come) . وقد تنبّه إلى ذلك الدكتور عثمان أمين في قوله : « والفعل في العربية لا يستقلّ بالدلالة بدون الذات ، والذات متصلة بالفعل في نفس تركيبه الأصلي ، فأنت تقول : أكتب ، أو يكتب ، أو تكتب ... إلخ ، ولا يوجد في العربية فعل مستقل عن ذات ، كالفعل المصدر في اللغات الأوروبية الحديثة ، مثل (Ailer)^(٤٧) بالفرنسية ، و (to go) بالإنكليزية ، ففي حين أنّ اللغات الغربية الحيّة تضطر غالباً إلى إثبات « الآنية » أو الذات عن طريق ضمير المتكلم ، أو المحاطب ، أو الغائب مُصرّحاً به في كل مرة ، بحيث لا تفهم نسبة الفعل إلى الفاعل بدون هذا التصريح »^(٤٨) ، لذلك يقولون في الإنكليزية مثلاً : (I think) مقابل « أفكر » في العربية . وفي الألمانية (Ich brauche) مقابل « أحتاج » في اللغة العربية . كذلك (He goes) في الإنكليزية و (Er fliege) في الألمانية بمعنى هو يطير ، بينما في اللغة العربية نقول : « يذهب » دون حاجة إلى إثبات الضمير ؛ لأن الصيغة تتضمنه .

كذلك يلاحظ ابن جني في كثير من الصيغ الصرفية فروقاً في الدلالة بسبب زيادة مورفيم في أول الصيغة أو في وسطها على الحروف الأصلية ، أو على الجذر الأصلي ؛ فالوزن الصرفي « فعل » إذا زدنا الهمزة في أوله ، صار « أفعل » ، وستختلف دلالاته ؛ فـ « أدخل وأخرج » تجعل الفاعل مفعولاً ، فإذا كانت « دخل » تفيد دخول الفاعل بمحض إرادته ، فإن « أدخل » تفيد أن هناك من دفعه إلى الدخول ، فزيادة الهمزة كان لها تأثير على المعنى الصرفي والنحوي ، فهي مورفيم . كذلك قد تفيد زيادتها أنّ الشيء قد وصل غايته ، فإذا قلت : « أحصدُ الزرع » أي أنّ الزرع قد نضج ، وأن وقت حصاده ، فزيادة الحرف سدّت مسدّ جملة من ناحية ، ومن ناحية أخرى غيرت دلالة الفعل ، فهو يقول : « فاعل ، وأفعل ، وفعل ، كل واحد من المثل جاء لمعنى ، فأفعل للنقل وجعل الفاعل مفعولاً نحو : دخل وأدخلته وخرج وأخرجته ، ويكون أيضاً للبلوغ نحو : أحصدُ الزرع ، وأركبَ المهر ، وأقطفَ الزرع ، ولغير ذلك من المعاني »^(٤٩) ، نحو سلب المعنى أو إثباته ، كقولك أشكيت زيدا إذا أتيت ما يجعله يشكو منك ، أو إذا أزلت شكواه وأعطيته حقه وما يريده منك ، وكذلك أعجمت الكتاب ، كما أنها تعني إبهامه كذلك تعني إزالة الإبهام . وقد ورد عن ابن جني : « أشكيت زيدا إذا أزلت له ما يشكوه ، وأعجمت الكتاب أزلت عنه استعجابه ، وأشكلت الكتاب أي أزلت عنه إشكاله »^(٥٠) . وأما ما جاء على وزن فاعل أي بزيادة الألف في الوسط ، فإنه للدلالة على أنّ المشاركة في الفعل من اثنين أو أكثر لا من واحد ، مثل : قاتل ، شارك ، ساهم ، حيث يقول : « وأما فاعلٌ فلكونه من اثنين فصاعداً ، نحو : ضاربَ زيد عمرأ ، وشاتمَ جعفر بشرأ »^(٥١) .

وأما تضعيف العين في صيغة « فَعَلَّ » ، فقد يأتي للدلالة على تكثير الفعل ، وذلك في قوله : « وأما فَعَل فللتكثير ، نحو : غلّق الأبواب ، وقطّع الجبال ، وكسّر الجرار » . (الخصائص ١/ ٢٢٣) . كذلك قد يأتي هذا

التضعيف ليفيد معنى آخر؛ فمرَّضته مثلاً تفيد أنني جعلته مريضاً، أو أزلت عنه المرض وعالجته، كذلك عَجَّمت، وذلك في قول ابن جني: «مرَّضت الرجل: أي داويته ليزول مرضه، وقالوا أيضاً عَجَّمت الكتاب، فجاءت فعَلت للسلب أيضاً كما جاءت أفعلت»^(٥٢). ونظيرهما في السلب والإثبات «تَفَعَّلْتُ»، كقولك تأمَّمت أي فعلت إنمأ أو تركت الإنم، وذلك في قوله: «ونظير فعَلْتُ وأفعلت أيضاً تَفَعَّلْتُ، قالوا: تأمَّمت أي تركت الإنم»^(٥٣). وهكذا تكون الهمزة والتضعيف، والتاء يصحبها التضعيف من المورفيات المقيدة التي تقوم بدور دلالي في اللغة العربية ونظامها الصرفي.

وأما زيادة المورفيات في الأفعال كسوابق أو لواحق أو حشواً، فلا بن جني باع طويل في بيان دلالتها ووظائفها في النظام الصرفي؛ ففي المحتسب يقول أبو الفتح عن قراءة أبيّ ﴿تَبَارَكَتِ الْأَرْضُ﴾^(٥٤)،: «هو تفاعل من البركة وهو توكيد لمعنى البركة. كقولك: ﴿تَعَالَى اللَّهُ﴾ فهو أبلغ من علا، وكقول العجاج: «تَقَاعَسَ الْعَرَبُ بِنَا فَاقْعَنَّا»، فهو أبلغ من قعس. كما أَنَّ أَحَدُودَ بَ أَقْوَى مِنْ حَدِيبَ، وَاَعْشُوشَ أَقْوَى مِنْ أَعْشَبَ، وذلك لكثرة الحروف. وأصل هذا كله من فَعَّلَ... كَقَطَّعْتُ وَكَسَّرْتُ، أَلَا تَرَاهَا أَقْوَى مَعْنَى مِنْ قَطَّعْتُ وَكَسَّرْتُ؟ وعليه جاء قوله: ﴿أَخَذَ عَزِيزٌ مُقْتَدِرٌ﴾^(٥٥)، فهو أبلغ من قادر؛ ولهذا جاء قوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٥٦)؛ فعبّر عن لفظ الحسنة بكسب، وذلك لاحتقار الحسنة إلى ثوابها. وجاء ﴿اِكْتَسَبْتُ﴾ في السيئة تنفيراً عنها وتهويلاً وتشنيعاً بارتكابها»^(٥٧). وهكذا استطاع أن يدرك أسرار هذه الزيادة وذلك التكرار، ويجعل منها مورفيات ذات وظائف دلالية في إفادتها الكثرة والمبالغة في المعنى ليناسب السياق.

ولابن جني أيضاً ملاحظات في غاية الدقة، فقد استطاع أن يدرك الوظيفة الدلالية للحركات، ويبيّن أنها مورفيات لا تقل عن الحروف (السابقة أو اللاحقة) في بيان الفروق الدلالية وتمييزها، فصيغة «مِفْعَلٌ» إذا كانت الميم الزائدة فيها مفتوحة فالصيغة تدل على الحدث، أي تكون مصدراً، وأنَّ الشيء ثابت. وأما إذا كانت هذه الميم نفسها مكسورة فهي تدلّ على اسم آلة غير ثابت، وذلك في قوله: «مَفْعَلٌ وَمِفْعَلٌ، الحرف الزائد في أولهما المَعْنَى، وذلك أَنَّ مَفْعَلًا يَأْتِي لِلْمَصَادِرِ نَحْوَ ذَهَبٍ مَذْهَبًا، ودخل مدخلاً، وخرج مخرجاً؛ ومِفْعَلًا يَأْتِي لِلآلَاتِ وَالْمُسْتَعْمَلَاتِ نَحْوَ مِطْرَقٍ وَمِرْوَحٍ وَمِخْصَفٍ وَمُثَرَّرٍ»^(٥٨). ثم يقول في موضع آخر: «قولهم للسلم مِرْقَاةٌ، وللدرجة مِرْقَاةٌ، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي. وكسر الميم مما يُنْقَلُ وَيُعْتَمَلُ عَلَيْهِ وَبِهِ، كَالْمِطْرَقَةِ وَالْمُثَرَّرِ وَالْمِنْجَلِ. وفتح ميم مِرْقَاةٌ تدل على أنه مستقر في موضعه كالنَّارَةِ وَالْمَثَابَةِ»^(٥٩). وهكذا يصبح كل من الفتح والكسرة مورفياً له تأثيره في توجيه معنى الصيغة. واستطاعت اللغة بهما أن توجد فرقاً دلالية بين صيغتي مَفْعَلٌ وَمِفْعَلٌ: ومثل هذا ما ساقه أبو الفتح في توجيه قراءة حسان بن عبد الرحمن في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^(٦٠)؛ إذ يقول: «القَوَامُ بفتح القاف الاعتدال في الأمر، ومنه قولهم جارية حسنة القَوَامُ، إذا كانت معتدلة الطول والخلق. وأما القوام بكسر القاف فإنه مِلَاكُ الْأَمْرِ

وعصامه . فكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ أَي مِلَاكًا لِلأَمْرِ وَنِظَامًا وَعَصَامًا ^(٦١) . وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْمَثَلَ أَوضَحَ مِنْ سَابِقِهِ إِذْ بَيَّنَّ الْفَرْقَ الدَّلَالِي فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، مَرَّةً مُسْتَعْمَلَةً مَعَ مُورَفِيمِ الْكُسْرَةِ وَالْأُخْرَى مَعَ مُورَفِيمِ الْفَتْحَةِ .

وَقَدْ اسْتَوْفَقَهُ أَنَّ الْعَرَبَ أحيانًا تَصِفُ بِالْمَصْدَرِ ، فَتَقُولُ : رَجُلٌ عَدَلٌ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِمْ : عَادِلٌ (اسم فاعل) وَهُوَ الْأَصْلُ الْمَعْهُودُ اسْتِعْمَالُهُ . وَيَتَصَدَّى ابْنُ جَنِّي لِلأَمْرِ ، لِيَبَيِّنَ الْفَرْقَ الدَّلَالِي بَيْنَ اسْتِعْمَالِ الصِّغَتَيْنِ ، بِقَوْلِهِ : «وَإِنَّمَا انصرفت العرب عن الأصل في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين : أحدهما صناعي والآخر معنوي . أما الصناعي فليزبدك أنسأً بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها كما أوقع الصفة موقع المصدر في نحو قولك : أقائمًا والناس قعود ، ونحو ذلك . وأما المعنوي ، فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل ، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه» ^(٦٢) . وَالأَمْرُ الْمَعْنَوِيُّ هُوَ بَيْتُ الْقَصِيدِ حَقًّا . وَتَتَجَلَّى فِيهِ الْقِيَمَةُ الدَّلَالِيَّةُ ، فَأحيانًا نَقُولُ لِشَخْصٍ مَا : أَنْتَ شَرِيرٌ ! فَيَغْضَبُ . وَإِذَا إِرْدْنَا أَنَّ نَبَالَغَ فِي الأَمْرِ وَنُؤَكِّدَهُ ، نَقُولُ لَهُ : أَنْتَ الشَّرُّ نَفْسَهُ ! فَيَزِدَادُ غَضَبَهُ ، وَيَجْنَحُ أَكْثَرَ ، لِأَنَّنَا اسْتَعْمَلْنَا الشَّرَّ نَفْسَهُ وَالصَّقْنَاهُ بِالْمُخَاطَبِ ، فَكَأَنَّهُمَا قَدْ أَصْبَحَا شَيْئًا وَاحِدًا ، أَوْ كَأَنَّ الْمُخَاطَبَ أَصْبَحَ مَصْدَرًا لِلْحَدِثِ نَفْسَهُ ، أَوْ هُوَ صُورَةٌ مَجَسَّمَةٌ فِيهِ . وَلَوْلا اسْتِعْمَالُنَا الْمَصْدَرَ لَمَا ظَفَرْنَا بِهَذَا الْمَعْنَى ، وَنَجِدُ فِي الْمَحْتَسَبِ إِدْرَاكًا وَاعِيًا مِنْ ابْنِ جَنِّي لِاسْتِعْمَالِ الْمَصْدَرِ فِي الْوَصْفِ ، وَيَنْفِذُ إِلَى الْقِيَمَةِ الدَّلَالِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ فِي هَذَا الْاسْتِعْمَالِ ، وَذَلِكَ فِي تَوْجِيهِهِ قِرَاءَةَ مُجَاهِدٍ وَابْنِ رَوَيْقٍ الْآيَةَ الْكُرْمِيَّةَ : ﴿يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ﴾ ^(٦٣) ، حَيْثُ يَقُولُ أَبُو الْفَتْحِ : «الْحَقُّ هُنَا وَصَفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ، أَي : يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ الْحَقَّ دِينَهُمْ . وَجَازَ وَصْفُهُ تَعَالَى بِالْحَقِّ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُبَالَغَةِ ، حَتَّى كَأَنَّهُ يُجْعَلُهُ هُوَ هُوَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ ، فَهُوَ كَقَوْلِنَا : رَجُلٌ خَصَمٌ وَقَوْمٌ زُورٌ» ^(٦٤) . إِذَا ، فَالْمَصْدَرُ ذُو وَظِيفَةٍ دَلَالِيَّةٍ صَرْفِيَّةٍ أَبْلَغَ مِنْ اسْتِعْمَالِ غَيْرِهِ فِي الْوَصْفِ . وَسَوَاءٌ كَانَ غَيْرُ الْوَصْفِ اسْمَ فَاعِلٍ كَمَا سَبَقَ ، أَوْ اسْمَ مَفْعُولٍ كَقَوْلِ ابْنِ جَنِّي : «فَقِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ» : ﴿كَانَتَا رَتَقًا﴾ ^(٦٥) ، كَأَنَّهُمَا مِمَّا وَضَعَ مِنَ الْمَصَادِرِ مَوْضِعَ اسْمِ الْمَفْعُولِ . كَالْقَصِيدِ فِي مَعْنَى الْمَصِيدِ ، وَالْخَلْقُ بِمَعْنَى الْخَلْقِ . وَأَمَّا رَتَقًا (بِفَتْحِ التَّاءِ) فَهُوَ الْمَرْتَوَقُ أَي كَانَتَا شَيْئًا وَاحِدًا مَرْتَوَقًا ^(٦٦) . وَهَكَذَا لَا يَنْوِبُ الْمَصْدَرُ عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ ، أَوْ اسْمِ الْمَفْعُولِ وَحَسْبُ ، وَإِنَّمَا يَبَالِغُ فِي دَلَالَتِهِمَا حِينَ يَسْتَعْمَلُ بَدَلًا مِنْهُمَا .

وَكَمَا تَكُونُ الْمُبَالَغَةُ فِي الدَّلَالَةِ بِالْوَصْفِ بِالْمَصْدَرِ كَذَلِكَ يُعْطِي ابْنُ جَنِّي هَذِهِ الْمُبَالَغَةَ مُورَفِيمَ الْوَاوِ وَالتَّاءِ الزَّائِدَتَيْنِ فِي مِثْلِ «مَلَكُوتٌ» ، حَيْثُ يَقُولُ : «الْمَلَكُوتُ فَعَلُوتٌ : زَادُوا الْوَاوَ أَوْ التَّاءَ لِلْمُبَالَغَةِ بِزِيَادَةِ الْفَلْظِ ، وَلَا يُطْلَقُ الْمَلَكُوتُ إِلَّا عَلَى الأَمْرِ الْعَظِيمِ ، وَنَظِيرُ الْجَبْرُوتِ وَالرَّعْبُوتِ وَالرَّهْبُوتِ . وَمِنْهُ عِنْدُنَا الطَّاغُوتُ هُوَ فَعَلُوتٌ مِنَ الطَّغْيَانِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَلْبٌ ، وَأَصْلُهُ طَغْيُوتٌ» ^(٦٧) .

وَمِثْلُ ذَلِكَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَعْنَى مَا بَيَّنَّهَ ابْنُ جَنِّي مِنْ وَظِيفَةِ دَلَالِيَّةٍ لَوْجُودِ الْهَاءِ فِي الصِّفَاتِ الَّتِي يَتَّفِقُ فِيهَا الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوتُ ، وَتَنْبِيْهِهِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ لَيْسَتْ مُورَفِيًّا لِتَأْنِيثِ الصِّفَةِ لِتَوَافُقِ الْمَوْصُوفِ ، وَإِلَّا مَا

استطعنا أن نصف المذكّر بهذه الصفة. وإنما الهاء مورفيم مستعمل لمعنى آخر، وذلك للدلالة على المبالغة في الصفة، سواء كان الموصوف مذكراً أم مؤنثاً؛ فهو يعطي مورفيم الهاء قيمةً صرفيةً دلالية في قوله: «اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة، نحو: رجل علامة وامرأة علامة، ورجل نسابة وامرأة نسابة...» ورجل فَرُوقَة وامرأة فَرُوقَة. وذلك أنّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والمبالغة سواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً^(٦٨). ويستدل على ذلك بقوله متابعاً: «يدل على ذلك أنّ الهاء لو كانت في نحو امرأة فَرُوقَة، إنما لحقت لأن المرأة مؤنثة، لوجب أن تحذف في المذكر، فيقال: رجل فَرُوق، كما أنّ التاء نحو امرأة قائمة وظريفة لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو: رجل ظريف وكريم». وهكذا أخرج مورفيم الهاء عن أصله في التأنيث ليؤدي وظيفة دلالية في الصيغة. ويلاحظ ابن جني هذا المعنى لهذه الهاء أو التاء في صيغة «مفعلة» أيضاً؛ فهذه الصيغة تفيد الشيوع والكثرة من موضعين، كما يقول ابن جني «أحدهما المصدرية التي فيه، والمصدر إلى الشياخ والعموم والسعة. والآخر التاء، وهي لمثل ذلك كرجل راوية وعلامة ونسابة وهُدْرَة، ولذلك كثرت المفعلة لإرادة المبالغة»^(٦٩). وقد مثّل لذلك لقولهم مَتَعَلَة أي كثيرة الثعالي، ومنه أَلْحَقَ مَجْدَرَة وَمَخْلَقَة وَمَقَمَنَة. وهكذا يرسّخ ابن جني هذه الوظيفة الدلالية لمورفيم الهاء أو التاء، بالإضافة إلى إفادتها التأنيث في مواضع أخرى.

ومن ملاحظاته الدقيقة في الدلالة الصرفية أيضاً ما أشار إليه من أن مورفيم الألف والتاء في جمع المؤنث السالم يدلّ على القلة، وذلك في توجيهه قراءة طلحة. «فالصالح قوائت حواظ للغيب»^(٧٠)، حيث يقول: «التكسير هنا أشبه لفظاً بالمعنى، وذلك أنه إنما يراد هنا معنى الكثرة، لا صالحات من الثلاث إلى العشر، ولفظ الكثرة أشبه بمعنى الكثرة من لفظ القلة بمعنى الكثرة، والألف والتاء موضوعتان للقلة»^(٧١). وعليه يفضل استعمال جمع التكسير للدلالة على الكثرة، لا جمع المؤنث السالم؛ لأن مورفيم الألف والتاء فيه يقلل من دلالاته العددية؛ إذ تدلّ في نظره على الأعداد من ٣ - ١٠ غالباً.

وهكذا استطاع ابن جني أن يدرك الدلالات الوظيفية للصيغ الصرفية بأوزانها وحركاتها ووظيفة كل دالة نسبة (مورفيم) لاستخدام كل ذلك في التركيب النحوي.

الحواشي

First, Papers in Linguistics (London: Oxford University Press 1957) p.33.

Ibid, p. 127.

(١)

(٢)

- (٣) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٦ هـ-١٩٥٦ م) ٩٨/٣.
- (٤) الخصائص ٩٨/٣.
- (٥) الخصائص ١٠١/٣.
- (٦) Jespersen Language Its Nature and Development, George Allen & Unwin Ltd. (London 1947) pp. 271-272.
- (٧) Peter Ladefoged A Course In Phonetics (Harcourt Prace Javanovich U.S.A 1975), 98 pp.222.
- (٨) Raja Nasr, The structure of Arabic (Librarie du Liban, Beirut 1967) P. 47.
- (٩) Ladefoged, A course In Phonetics p. 97
- (١٠) Hall, Introductory to Linguistics (Motilal Banar Sidess, Delhi India 1969) p. 109.
- (١١) Ibid. p. 108.
- (٢١) Semantics (Cambridge University Press, Cambridge 1977) p. 10.
- (١٣) Papers In Linguistics pp. 127-128.
- (١٤) اللسان، مادة «نبر»، ومادة «همز».
- (١٥) انظر: مناهج البحث في اللغة، (مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥)، ص ١٦٠ - ١٦٢.
- (١٦) انظر: علم اللغة، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢)، ص ٢٠٨، ٢٠٩.
- (١٧) مناهج البحث في اللغة، ص ١٦٣
- (١٨) العربية الفصحى، تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، (ط ١، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦ م)، ص ٤٩، ١٨٢.
- (١٩) مناهج البحث في اللغة، ص ١٦٣ - ١٦٤.
- (٢٠) اللهجات وأسلوب دراستها، (محاضرات في معهد الدراسات العربية العالية - جامعة الدول العربية القاهرة ١٣٧٤ هـ-١٩٥٥ م)، ص ٥٢، ٧٠.
- (٢١) العربية الفصحى، ص ١٨٢.
- (٢٢) د. رمضان عبد التواب، لحن العامة، (ط ١، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧)، ص ٥٤.
- (٢٣) الخصائص ٣٧٠/٢ - ٣٧١.
- (٢٤) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٩٠.
- (٢٥) الأصوات اللغوية، (مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، بلا تاريخ)، ص ٨٣.
- (٢٦) دراسات الصوت اللغوي، (ط ١، عالم الكتب، القاهرة) ١٣٩٦ هـ-١٩٧٦ م)، ص ١٩١.
- (٢٧) د. محمود السمران، علم اللغة، ص ٢٠٦.
- (٢٨) المرجع نفسه، ص ٣١٠.
- (٢٩) د. تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣)، ص ٢٢٦.
- (٣٠) المرجع نفسه ص ٢٢٩.
- (٣١) Introductory To Linguistics p. 110.
- (٣٢) في كتابه: فقه اللغة في الكتب العربية، (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤ م)، ص ١٦٨.
- (٣٣) اللّجز: البخيل الضيق الخلق.
- (٣٤) سورة المائدة، الآية ١١٦.
- (٣٥) الخصائص ٢٦٩/٣
- (٣٦) الخصائص ٢٦٩/٣.
- (٣٧) المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، (ط ١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي،

- القاهرة، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م) ج ١، ص ٤.
- (٣٨) الخصائص ٣٤/١ (طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م).
- (٣٩) الخصائص ٩٨/٣.
- (٤٠) الخصائص ٩٨/٣.
- (٤١) الخصائص ٩٨/٣.
- (٤٢) اللمع في العربية، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف، (ط ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م)، ص ١١٩.
- (٤٣) التصريف المملوكي، تحقيق محمد بن سعيد النعمان، (ط ١، مطبعة التمدن الصناعية، القاهرة، ١٣١٠ هـ - ١٩١٣ م) ص ٣.
- (٤٤) دقندريس، اللغة، تعريب الدواخلي والقصاص، (مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠)، ص ١٠٥.
- (٤٥) الدكتور عبد الرحمن أيوب، محاضرات في اللغة - القسم الأول، (مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦)، ٢١٦. ومن الجدير بالذكر أنه قد سَمَّى المورفيم بالعربية: (الصرفم).
- (٤٦) الخصائص ٢٢٤/١ - ٢٢٥؛ واللمع في العربية، ص ٩٢.
- (٤٧) الصيغة الحياضية لفعل الذهاب، يقابلها في الإنجليزية الفعل «to go».
- (٤٨) فلسفة اللغة العربية، (الدار المصرية للتأليف والترجمة، سلسلة المكتبة الثقافية، ١٤٤، القاهرة، ١٩٦٥ م)، ص ٣٤.
- (٤٩) الخصائص ٢٢٣/١.
- (٥٠) سر الصناعة ٤٢/١، ٤٣، ٤٤ (تحقيق مصطفى السقا وزملائه، ط ١، إدارة الثقافة العامة بوزارة المعارف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م).
- (٥١) الخصائص ٢٢٣/١.
- (٥٢) سر الصناعة ٤٤/١.
- (٥٣) سر الصناعة ٤٤/١.
- (٥٤) سورة النمل، الآية ٨.
- (٥٥) سورة القمر، الآية ٤٣.
- (٥٦) سورة البقرة، الآية ٢٨٦.
- (٥٧) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلي، (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م) ج ٢، ص ١٣٤؛ وانظر: الخصائص ٢٦٤/٣.
- (٥٨) الخصائص ٢٢٤/٢؛ ويقصد بالمروح المروحة وبالحصف الحُرز.
- (٥٩) الخصائص ١٠٠/٣.
- (٦٠) سورة الفرقان، الآية ٦٧.
- (٦١) المحتسب ١٣٥/٢.
- (٦٢) الخصائص ٢٥٩/٣.
- (٦٣) سورة النور، الآية ٢٥.
- (٦٤) المحتسب ١٠٧/٢.
- (٦٥) سورة الأنبياء، الآية ٣٠. وأما «رَتَقًا» بفتح التاء، فهي قراءة الحسن وعيسى الثقفي وأبي حنيفة.
- (٦٦) المحتسب ٦٢/٢.
- (٦٧) المحتسب ٢١٨/٢. وبقية النص: «وأصله طفيوت، فقدمت اللام على العين، فصارت طفيوت، ثم قلبت الياء لوقوعها متحركة، فصارت طاغوت.
- (٦٨) الخصائص ٣٠١/٢.
- (٦٩) المحتسب، ١٣٦/٢.
- (٧٠) سورة النساء، الآية ٣٤، وقراءة الجماعة «فالمالحات» قاتنات حافظات للغيث».
- (٧١) المحتسب ١٨٧/١.